

مذكرة إعلامية

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 25 أيلول/سبتمبر 2019، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، والساعة 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 02/00 من يوم 26 أيلول/سبتمبر بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2019/27*

Arabic

Original: English

الأمم المتحدة تدعو إلى اتخاذ خطوات جريئة لتمويل الاتفاق البيئي العالمي الجديد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

جنيف، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ - جاء في تقرير الأونكتاد بشأن التجارة والتنمية لعام 2019 الذي أُطلق اليوم أن بالإمكان تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، شريطة توفر الإرادة السياسية لتغيير قواعد اللعبة الاقتصادية الدولية واعتماد سياسات من شأنها أن تزيد الموارد اللازمة لإحداث دفعة استثمارية قوية يقودها القطاع العام، ووضع الاقتصاد العالمي على مسار نمو متزايد.

"إن الاقتصاد العالمي لا يخدم الجميع على قدم المساواة. ففي إطار الوضع الحالي للسياسات وقواعد اللعبة، من المحتمل أن تؤدي ديناميات السوق ونفوذ الشركات إلى ازدياد الفوارق الاقتصادية وتوسيع نطاق التدهور البيئي"، مثلما أشار ريتشارد كوزول - رايت، مدير شعبة الأونكتاد المسؤولة عن إصدار التقرير.

ويعيد التقرير صياغة السياسة العامة التي شكلت فترة الكساد الاقتصادي العالمي - وضع اتفاق بيئي عالمي جديد - بالنظر إلى أن إطار السياسة العامة القادر على إحداث قطيعة مع سنوات التقشف وانعدام الأمن الاقتصادي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، ويساعد على تحقيق تكافؤ أكبر في توزيع الدخل وعكس التدهور البيئي السائد على مدى

* جهة الاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 5549/8033/5828.

http://unctad.org/press, unctadpress@unctad.org, +41 79 502 43 11.

ومن أجل الحصول على منشوراتنا الصحفية، يرجى التسجيل على الرابط:

http://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx

عقود من الزمن. ويقترح التقرير مجموعة من تدابير الإصلاح لجعل الدين العام ورؤوس الأموال والمصارف تعمل من أجل التنمية وتمويل الاتفاق.

فتغير المناخ يتسبب بالفعل في أضرار شديدة في شتى أنحاء العالم، مما يشكل تهديداً وجودياً. وعملية الحد من استخدام الكربون في الاقتصاد العالمي ستتطلب زيادة كبيرة في الاستثمار العام، لا سيما في قطاعات النقل والطاقة النظيفة والنظم الغذائية. ولا بد من دعم ذلك عن طريق سياسات تصنيع فعالة، مع توفير إعانات محددة الهدف، وحوافز ضريبية، وقروض وضمانات، فضلاً عن التعجيل بالاستثمار في مجال البحث والتطوير وتكييف التكنولوجيا.

ويدعو التقرير إلى جيل جديد من اتفاقيات التجارة والاستثمار لدعم هذه السياسات، إلى جانب تغييرات في قوانين الملكية الفكرية والتراخيص. ولكن ستكون هناك حاجة إلى مزيد من التدابير المحددة والدعم المالي المخصص في البلدان النامية لمساعدتها على تخطي مسارات التنمية الكثيفة الكربون.

ويرسم التقرير خارطة طريق يمكن أن تؤدي إلى زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة تكون أعلى بنسبة تتراوح بين 1 و1.5 في المائة من تلك التي تولدها الأنماط الحالية للطلب العالمي. وبالنسبة للاقتصادات النامية، باستثناء الصين، ستكون المكاسب أكبر، حيث تتراوح بين 1.5 و2 في المائة سنوياً، ولكنها أقل قليلاً في الصين.

والسؤال هو: هل يمكننا حقاً تحقيق اتفاق بيئي عالمي جديد وفي نفس الوقت الاستفادة منه في عالم يتعرض بالفعل لضغوط بيئية شديدة؟

يرى الخبراء الاقتصاديون في الأونكتاد أن توقع حدوث زيادة سنوية في إجمالي الاستثمارات الخضراء بنسبة 2 في المائة من الناتج العالمي - حوالي 1.7 تريليون دولار أمريكي أو حوالي ثلث ما تنفقه الحكومات حالياً على دعم الوقود الأحفوري - يمكن أن يحقق زيادة صافية في العمالة على الصعيد العالمي تبلغ 170 مليون وظيفة على أقل تقدير، مع توفير تصنيع أنظف في بلدان الجنوب وخفض انبعاثات الكربون بشكل عام بحلول السنة المستهدفة لخطة عام 2030.

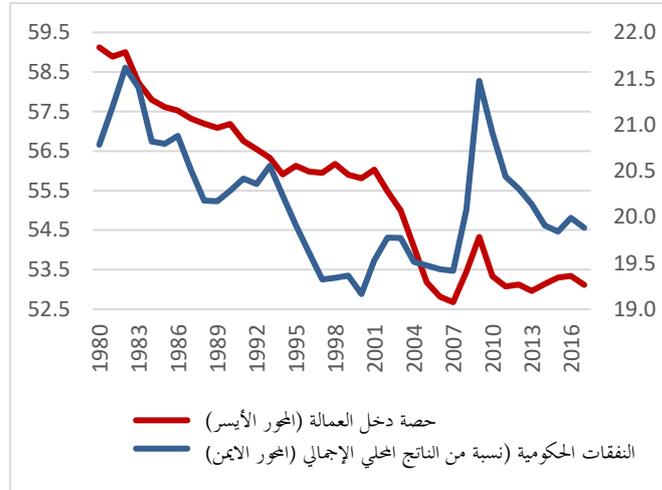
بيد أن التقرير يؤكد أيضاً أن تحدي زيادة الاستثمار من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف المتعلقة بالتغذية والصحة والتعليم سيفرض على العديد من البلدان النامية أعباءً مالية لا يمكن تحملها، الأمر الذي يتطلب إصلاحات أعمق للنظام التجاري والمالي والنقدي الدولي إذا أُريد تحقيق خطة عام 2030 في الوقت المحدد.

ومنذ وقوع الأزمة المالية العالمية، لم تتمكن الحلول المحيية لآليات السوق، التي وضعت لمواجهة التحديات العالمية، من دفع الاقتصادات في اتجاه أكثر استدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. وتقرير هذا العام يشكك في المقترحات التي تنادي باتباع نفس الحلول: وذلك بتمويل أهداف التنمية المستدامة بزيادة الاعتماد على المزج بين الموارد المالية العامة والخاصة وذلك باستخدام تقنيات مأخوذة من قواعد لعبة التكتلات المصرفية الكبرى. فهي لم تفلح أبداً في تعزيز الاستثمار الإنتاجي وكان لها دور أساسي في دورة النمو والكساد التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

وعوضاً عن ذلك، يؤكد التقرير على سلسلة من التدابير والإصلاحات التي من شأنها أن تعطي القطاع العام موقع الصدارة في تمويل الاتفاق البيئي العالمي الجديد، ويدعو المجتمع الدولي إلى إيجاد الإرادة السياسية اللازمة للمضي بهذه الخطة قدماً.

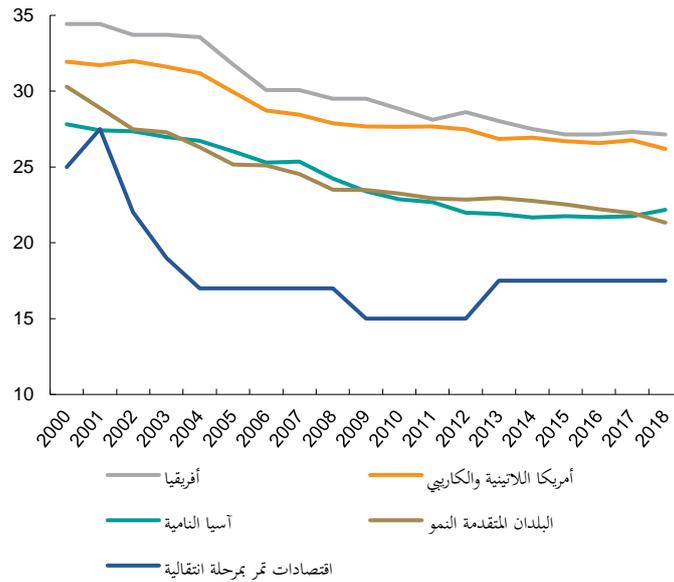
إن عكس التراجع في نصيب دخل العمل لفائدة تحقيق الأرباح على مدى عقود من الزمن، واستمرار تقلص مجال القطاع العام، بالإضافة إلى ضمان أن تدفع الشركات نصيبها العادل (الشكل 1)، أمر ضروري لكي ينجح الاتفاق البيئي العالمي الجديد، وذلك بسبب التأثير الإيجابي لزيادة الاستثمار العام وزيادة الأجور على الاستهلاك والاستثمار الخاص.

الشكل ١ (أ) عدم الوفاء بالعقد الاجتماعي



(ب) فترات مريحة لكبار دفعي الضرائب (بالنسبة للبعض)

متوسط معدلات الضرائب على دخل الشركات، مجموعات بلدان مختارة، ٢٠١٨-٢٠٠٠

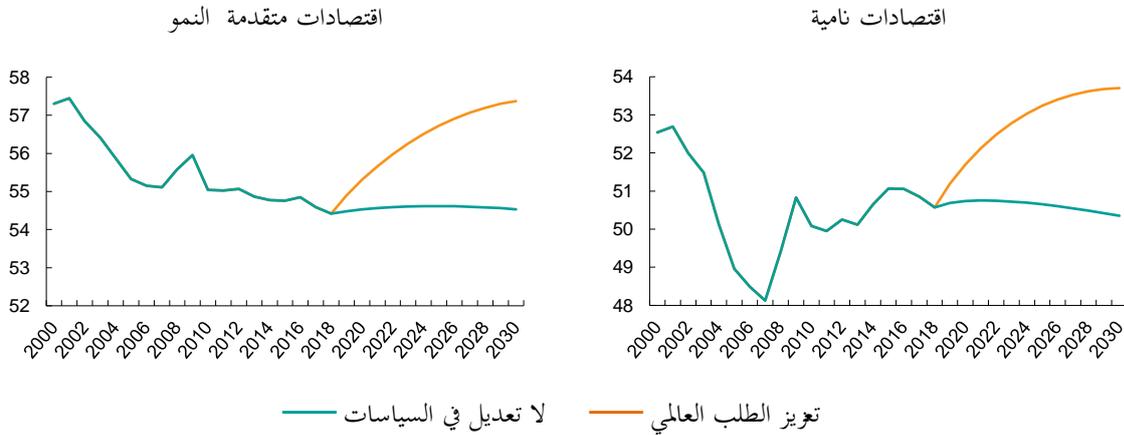


المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات إحصاءات ضرائب الشركات لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

حزمة السياسات العامة المرغوب فيها تختلف من بلد إلى بلد، ولكنها تشتمل جميعها على حوافز مالية عامة واستثمار في الهياكل الأساسية والطاقة الخضراء، وتدابير لزيادة الأجور (الشكل ٢)

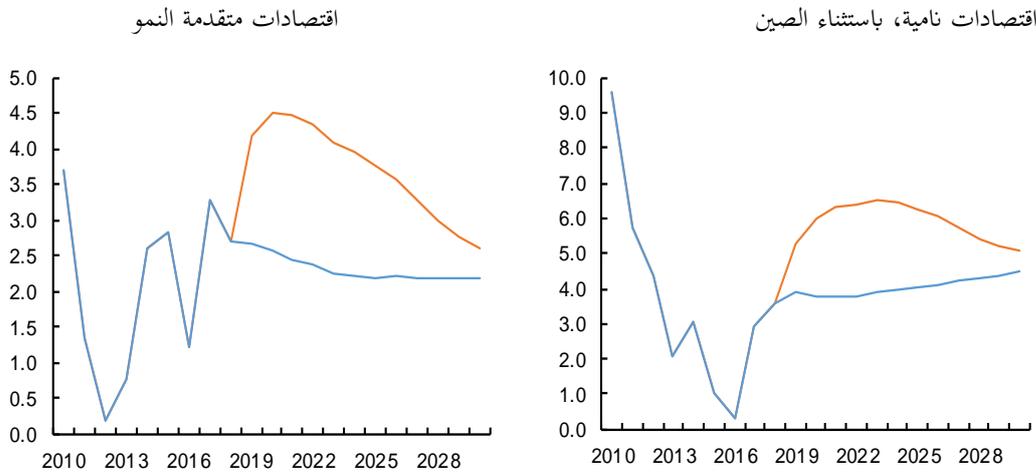
الشكل ٢

(أ) إصلاح العقد الاجتماعي: الدخل من العمل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



(ب) مجموع نمو الاستثمارات (في القطاعين الخاص والعام) القوة الشرائية الثابتة، بدولارات أمريكية 2005

سنة أساس، النسبة المئوية للتغير من سنة إلى أخرى



التوسع المالي، الذي تُدفع تكلفته من الضرائب التصاعدية وخلق الائتمان، يصبح أكثر قوة عندما يكون منسقاً، مما يجعله أكثر قدرة على تسديد تكلفته بنفسه. ومن الأمور الحاسمة لفعاليتها مدى قدرته على استقطاب وتخفيف الاستثمار الخاص. وفي ظل ضعف وعدم كفاية الطلب في العديد من الاقتصادات في الوقت الحالي، يتوقع التقرير أن يعزز الحافز المالي الاستثمار الخاص، ويؤدي بالتالي إلى نمو الإنتاجية.

ووفقاً للأمم المتحدة، موكيسا كيتوي، "إن تلبية متطلبات التمويل الواردة في خطة عام 2030 تتطلب إعادة بناء التعددية الدولية لفكرة الاتفاق البيئي العالمي الجديد، وتحتاج ضمناً تحقيق نظام مالي مستقبلي مختلف تماماً عما كان عليه في الماضي القريب". ويقترح التقرير سلسلة من تدابير الإصلاح لجعل الديون ورؤوس الأموال والمصارف تعمل من أجل التنمية، بما في ذلك:

- توسيع دور حقوق السحب الخاصة كآلية تمويل مرنة وقابلة للتطوير تذهب إلى أبعد من توفير السيولة لتدعم المطالبات القديمة المتعلقة بإنشاء صندوق عالمي لحماية البيئة يوفر تمويلاً مستقراً ويمكن التنبؤ به في حالات الطوارئ دون شروط سياسة صارمة أو تقييد لمعايير الأحقية؛
- وضع برنامج عالمي للإقراض بشروط ميسرة بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية المنخفضة الدخل وتلك في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، يتضمن آلية لإعادة التمويل لتمكين البلدان المشاركة من الاقتراض بشروط ميسرة، وآلية إقراض إضافية لتغطية احتياجات التمويل الخارجي الإجمالية للقطاع العام حتى عام 2030؛
- إنشاء صندوق عالمي للتنمية المستدامة يتم تمويله وتجديد تمويله من قبل الدول المانحة التي لم تفي بالتزاماتها بالكامل من المساعدات الإنمائية الرسمية والتي تمثل 0.7 في المائة من إجمالي الدخل القومي لهذه الدول، وذلك لتوفير الموارد التي لم يتم الإيفاء بها في العقود الماضية (تقدر بأكثر من 3.5 ترليون دولار منذ عام 1990)؛
- تقوية التعاون النقدي الإقليمي من أجل إعادة تمويل وتعزيز التجارة داخل كل منطقة وتطوير سلاسل القيمة فيها، وذلك بالتحول من الاتفاقات الإقليمية البسيطة المتعلقة بتبادل وتجميع الاحتياطيات للتغلب على قلة السيولة إلى أنظمة دفع إقليمية متطورة واتحادات مفاصة داخلية كاملة؛
- إنشاء إطار قائم على القواعد ييسر، بصورة منظمة وعادلة، إعادة هيكلة الديون السيادية التي لم يعد من الممكن خدمتها وفقاً للعقد الأصلي، على أن يحكم هذا الإطار مجموعة من المبادئ المتفق عليها ونصوص القانون الدولي؛
- الحد من التدفقات المالية غير المشروعة بسبب التهرب من الضرائب بوضع نظام ضريبي موحد يقر بأن أرباح الشركات المتعددة الجنسيات تتولد بشكل جماعي على مستوى المجموعة، وربط الأرباح بالنسبة الدنيا العالمية لضرائب الشركات المفروضة على جميع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تبلغ حوالي 20 إلى 25 في المائة، وهي نسبة متوسط المعدلات الاسمية الحالية في جميع أنحاء العالم؛
- جعل الضوابط على رؤوس الأموال من الأدوات السياساتية الدائمة وإبقاء إدارة حساب رأس المال خارج نطاق اتفاقات التجارة والاستثمار الإقليمية والثنائية، ولكن مع توفير التنسيق والإشراف المتعدد الأطراف، بما يشمل تدفقات رأس المال الخارجة من البلدان المتقدمة النمو؛
- إنشاء شبكة من البنوك المركزية الرائدة تشجع بقوة على التمويل المتعلق بالمناخ والابتعاد عن التركيز الضيق على استقرار الأسعار واستهداف التضخم، وتعزز دعم التمويل الأخضر من بنوك عامة مخصصة ومن خلال آليات تستهدف هذا التوجه العام، مثل التيسير الكمي في السياسة النقدية؛
- منح بنوك التنمية والبنوك العامة الأخرى المزيد من رؤوس الأموال لكي تتمكن من زيادة التمويل من أجل التنمية؛ وتوجيه موارد صناديق الثروة السيادية، التي بلغت أصولها الخاضعة للإدارة 7.9 ترليون دولار، نحو الاحتياجات الإنمائية، بما في ذلك دعم بنوك التنمية؛ والتنسيق بين الجيل الجديد من البنوك في بلدان الجنوب من أجل إقامة روابط تمويل أقوى فيما بين بلدان الجنوب (جنوب-جنوب).